الثورة
الخميس 26 ربيع الأول 1433هـ 7 فبراير 2013م العدد (17612)

مديرة المتحف تقدم أعذاراً وتتمسك بالمفاتيح منذ أكثر من 12 عاماً

متحف الموروث الشعبي مغلق منذ عشر سنوات إلا 90 يوماً

بعد عشر سنوات عاشها امتحف الموروث الشعبي بصنعاء موصد الأبواب ومغلقاً أمام زائريه بحجة الترميم الذي ربما يعتبر أطول ترميم لمتحف ربما على مستوى العالم، تم افتتاح هذا المتحف في مايو من العام المنصرم ولكنها عودة غير محمودة بالمرة فما هي إلا أشهر ثلاثة ما لبث بعدها أن أوصدت أبواب هذا المتحف مرة أخرى ولا زالت إلى اللحظة مغلقة، فما هي الأسباب التي أدت إلى إغلاقه مرة أخرى ولماذا افتتح أصلاً ما دام لم تتوفر له عوامل الاستمرارية هل كان افتتاحه لحاجة في نفس يعقوب قضاها أم مجرد حالة تفاعلية سرعان ما تبخرت لدى المسئولين في هيئة الآثار ووزارة الثقافة أسئلة كثيرة تبحث عن تساؤلات سنحاول استيضاحها من خلال لقائنا بعدد من المختصين.

تحقيق وتصوير/
عبدالباسط النوعة

هذا المتحف عانى الكثير منذ مطلع الألفية الثالثة وحتى الآن وقلنا عند إعادة افتتاحه بعد الترميم الطويل أن الأمل قد عاد لإحياء هذا المتحف الذي مات طويلاً، فقد تحدثنا كثيراً عبر ملحق الثورة السياحي خلال السنوات الماضية عن هذا المتحف وخاطبنا الجهات المعنية وتحديداً هيئة الآثار ورئيسها آنذاك، بالالتفات إلى هذا المتحف الذي يقبع تحت مشروع ياليته لم يكن فقد ترتب عيه الكثير من العبث بل والخراب الذي كان الترميم سبباً رئيساً فيها فهل يعقل أن تقوم هيئة الآثار بمشروع للترميم وإعادة البناء والحفاظ على نمط العمارة من ذلك المتحف والتي تحوي أصلاً قطعاً تراثية ربما لا تقل أهمية أو قيمة من المبنى إن لم تكن أكبر على اعتبار أن المبنى قديم ولكن ما حصل يدعو للمرارة والأسى وينبغي أن لا يمر هكذا دون معرفة الأسباب إذا كان المسئولون في هذه الدولة يفقهون شيئاً أو لديهم أفئدة تستشعر المسئولية تجاه ماضي وحاضر هذه الأمة، فقد كان هذا الترميم على حساب القطع التراثية التي كانت معروضة في هذا المتحف العريق حيث تلفت هذه القطع وتآكلت في المخازن التي لم تتوفر لها أدنى متطلبات الحماية لهذه القطع الحساسة من التراث.

وتقول الأخت جميلة الديلمي مدير متحف الموروث الشعبي أن طريقة التخزين العشوائية كانت سبباً في تلف القطع التراثية التي كانت معروضة في المتحف قبل الترميم..

تخزين عشوائي

وفي ردها على سؤال حول مسئوليتها مما حدث للقطع كونها تعمل كمديرة للمتحف منذ ما قبل مشروع الترميم بسنوات ولا زالت حتى الآن فلماذا لم تقم بدورها في الحفاظ على هذه القطع أجابت جميلة الديلمي أنها رفعت مراراً وتخاطبت مع رئيس الهيئة السابق ووضحت له مخاطر التخزين العشوائي ولديها من المذكرات ما يثبت كلامها إلا أنها لم يلتفت إلى تحذيراتها ونداءاتها ولم يعر الموضوع أي اهتمام.

وبدورنا لا نعلم هل ينفي كلامها هذا المسئولية عليها أم أنها كان بوسعها عمل ما هو أكثر من ذلك للحفاظ على تلك القطع؟؟!

وأوضحت جميلة أن معظم القطع التراثية التي كانت محزنة عبارة عن نسيج وجلديات وهذه المواد عرضة للتآكل وبشكل كبير من قبل الحشرات التي كانت منتشرة في المكان الذي خزنت فيه هذه القطع..

قطع مؤجرة للافتتاح المتحف

وعن افتتاح وإغلاق المتحف مؤخراً قالت: كان الافتتاح بصورة مؤقتة نظراً لعدم توفر العوامل التي تجعل من الافتتاح دائماً وذلك لأن بلادنا كانت تحتفل باليوم العالمي للمتاحف الأمر الذي حتم علينا استعارة بعض القطع التراثية من الناس ليتم العرض بها بعد تلف قطع المتحف ولكن بعد مرور ثلاثة أشهر طلب الناس أشياءهم فأرجعناها إليهم، والآن نبحث عن مواد وقطع أخرى من الموروث الشعبي اليمني نزود بها المتحف لكي تعرض وكان الحل لدى قيادة الهيئة العامة للآثار والمتاحف ممثلة بالأخ مهند السياني بأن يتم توفير تلك المواد والقطع من المتحف الوطني بعد أن تنتهي اللجنة المكلفة بجرد القطع الأثرية في المتحف الوطني ونحن ننتظر للآن وقالت: نحن ننتظر أن تنتهي تلك اللجنة من عملها لتعرف ماهية القطع التي تدخل تحت إطار الموروث الشعبي وبالتالي تكون ملكاً للمتحف..

عندما تم افتتاح المتحف تقريباً في شهر مايو حضرنا كما حضرت الكثير من وسائل الإعلام وتطرقت الكثير من القنوات والصحف المحلية لهذا الحث نظراً لأهميته ولم نكن ندرك أن القطع التي عرضت آنذاك لم تكن سوى قطع مؤجرة لفترة وجيزة تم تجميعها من الناس!!

تلف المعروضات التراثية في المتحف والاستعداد لجلب أخرى من المتحف الوطني

معوقات أخرى يواجهها المتحف

وأضافت مديرة متحف الموروث الشعبي أن المتحف يعاني معوقات أخرى تتمثل بتوفير الإمكانيات المادية اللازمة لمواجهة احتياجات المتحف من الفترينات والماكينات وإضاءة التي انتهت أيضاً أثناء الترميم كذلك موازنة تشغيلية مناسبة إلا أن وزارة المالية تجاهلت مطالبنا التي رفعت بها هيئة الآثار، كذلك يفتقر المتحف إلى الكوادر حيث يمتلك المتحف (٣) فقط من العاملين هؤلاء لا يكفون للقيام بمتطلبات العمل في المتحف.

الحشرات لا زالت تملأ المتحف

ونفت أن يكون هناك إطار زمني يمكن من خلاله تحديد موعد افتتاح المتحف.

إلا أن القائم بأعمال رئيس الهيئة العامة للآثار والمتاحف الأخ مهند السياني يخالف مديرة المتحف في هذا الجانب ويؤكد أن المتحف ربما يفتتح الأسبوع القادم، وأضاف قائلاً: لا زالت المشكلة التي أودت بالقطع التراثية من متحف الموروث الشعبي قائمة فالحشرات لا زالت موجودة وهذا يجعلنا نتردد كثيراً قبل أن نقدم على إحضار قطع تراثية من المتحف الوطني حتى لا تلقى نفس مصير القطع التي تعرضت للتآكل، ولهذا عملنا على التواصل مع مكتب الزراعة بأمانة العاصمة للتعاون معنا وإمدادنا بالمواد الكيماوية التي تكافح هذا النوع من الحشرات، ولهذا نحرص كثيراً على توفير المناخ الملائم للعرض واستمرار افتتاح المتحف خاصة بعد أن كلفنا لجنة باختيار القطع التراثية المناسبة من المتحف الوطني وقد يتأخر الافتتاح شهراً أو شهراً ونصف الشهر كي يظهر المتحف بصورة مشرفة تليق بالمتحف.. وأشار إلى أن القطع المستعارة التي فتح بها المتحف تم إعادتها لأصحابها..

وأكد (السياني) أن المعوقات كثيرة لاسيما ما يتعلق منها بالإمكانات المادية إلا أن هذه المعوقات لن تكون عائقاً أمام إعادة فتح المتحف ولهذا سيتم الافتتاح بموجب ما هو متوفر لدى الهيئة وأضاف: للأسف الشديد.

لم يدرج للهيئة في موازنتها للعام الحالي والعام الذي يليه أي مبالغ لإقامة مشاريع جديدة باستثناء مبالغ زهيدة لمشاريع قائمة واستغل هذه المناسبة وهذا الحوار لتوجيه رسالة عبركم أو مناشدة إذا صح التعبير إلى دولة رئيس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة وكافة أعضاء حكومته أن ينظروا إلى التراث بشكل عام والآثار على وجه الخصوص بنظرة الرحمة والشفقة ويخصصوا ميزانية على الأقل تفي بالمتطلبات الأساسية والتي تأتي في مقدمتها عملية الحفاظ على هذا الموروث كونه يمثل الاستثمار الحقيقي للبلد في حالة الاستقرار وهو مورد لا ينضب ويقدم اليمن الحضاري والأصيل الذي يمتلك تاريخاً عريقاً للعالم أجمع، فقد كانت التوقعات ومنذ سنوات ماضية أن ترتفع الموازنة للهيئة ولكن للأسف الشديد منذ العام ٢٠٠٩م تحديداً بدأ التخفيض بالميزانية لتصل في العام الجاري إلى ٧٢ مليون ريال بعد أن كانت في العام ٢٠٠٨م ٤٦٥ مليون ريال ونخشى في ظل هذا الإهمال وعدم الاهتمام بالتراث الإنساني في اليمن أن تستمر هذه التخفيضات والتي يترتب عليها دماراً وخراباً كبيراً لهذا التراث.

وعود بتوفير بعض المتطلبات

لافتاً إلى أن وزارة التخطيط وعدت بمناقشة قضايا الآثار والمتاحف مع المانحين للعمل على توفير بعض المتطلبات الملحة وكذا وعود أخرى من الصندوق الاجتماعي للتنمية للتعاون في تجهيز وتوفير بعض فتيرينات العرض للمتحف.

ويظل التساؤل قائماً من المسئول عن تلف كل تلك القطع تصوروا محتويات متحف بشكل كامل تتعرض للتلف نتيجة للإهمال وهل سيتم فتح تحقيق.

بهذه الحادثة أم أنها كسابقاتها من حوادث الاعتداء على المتاحف سواءً في عدن أو في إب وغيرها من المحافظات سوف تمضي دون حساب وفي حالة متحف الموروث الشعبي قد تكون الملابسات واضحة ومن السهولة الكشف عن المسئولين على ذلك العبث وتقديمهم للمحاكمة؟؟!!

عبدالوهاب شمهان في ورقته العلمية لاستشراف مستقبل السياحة (الحلقة الثانية)

التخاذل والتهميش من قبل الحكومات المتعاقبة في دعم التنمية السياحية

تعد السياحة أهم الموارد الاقتصادية إذا صدقت النوايا ووجدت الإرادة السياسية ولا شك بأن اليمن تعد ذات منتج سياحي متعدد ومؤهلة لتكون مقصداً سياحياً غير عادي ولكن الاهتمام بهذا القطاع لم يجد إذناً صاغية من قبل الحكومات المتعاقبة وهذا ما يؤكده الأخ عبدالوهاب شمهان مستشار وزارة السياحة في ورقته العلمية المقدمة في اجتماع القيادات السياحية نهاية العام الماضي بعنوان دور القطاع الحكومي والخاص في إنعاش السياحة في الجمهورية اليمنية ونص هذه الورقة العلمية في التالي:

إن استشراق مستقبل السياحة في بلادنا لكيفية البداية من أجل تحقيق هدفين هما :

*** إعادة تشغيل وزارة السياحة (الديوان العام) ومكاتبها .**

متابعة/ صادق هزبر

مستشار وزارة السياحة يلخص دور القطاعين الحكومي والخاص في إنعاش السياحة اليمنية

خامسا :. توفير البيئة المحفزة للاستثمار السياحي

■ لابد من قيام وزارة السياحة بدارسة أسباب ومسببات تعثر الكثير من المشاريع السياحية.

■ دراسة التعديلات التي تمت لقانون الاستثمار وأثرها على المشاريع السياحية واقتراح الحلول القانونية لها .

■ دراسة مخالفات المستثمرين ووضع الحلول القانونية لها .

■ كما أن على الحكومة تحقيق الآتي توفير المناخ والبيئة المناسبة للاستثمارات السياحية من خلال:

■ إعلام رسمي يعبر عن تطلعات الشعب بالأمن والاستقرار والحياة الكريمة .

■ إعلام أهلي وحزبي يتسم بالموضوعية والمصداقية في خدمة الوطن والمواطن بعيدا عن المناكفة ويدعم الأمن والاستقرار .

■ عرض المشكلات المعيقة للاستثمار على المجلس الأعلى للسياحة .

– تسليم مواقع المشاريع الرائدة ومعالجة أي تعويضات للأهالي مستحقة فعلا .

– قيام الحكومة بالتخطيط المدني للمواقع بالتنسيق مع وزارة السياحة وإيصال جميع الخدمات إليها .

– دراسة إعداد مشروع قانون للاستثمار السياحي لما يتطلبه الاستثمار السياحي من تشجيع وتحفيز ودفع لا تتوفر في قانون الاستثمار الحالي .

– إعداد معايير للاستثمار السياحي و المصادقة عليها من المجلس الأعلى للسياحة ونشرها بجميع الوسائل .

– إن معظم المشاريع الاستثمارية تتركز في ثلاث مدن هي أمانة العاصمة ، عدن ، تعز .

– إن البيانات تشير إلى التراجع التدريجي بين سنة وأخرى .

– غياب المشاريع الإستراتيجية خارج المدن وعلى الشواطئ البحرية والجزر .

سادساً :. تطبيق التشريعات السياحية :

– لقد كان من أهم ما أنجزته وزارة السياحة في الفترة ٢٠٠٦–٢٠١٠ استكمال البنية التشريعية إبتداءً بقانون السياحة رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٩م ولائحته التنفيذية و انتهاء باللوائح والأنظمة الناظمة للأنشطة والمهن السياحية (تسعة أنشطة رئيسية) ووجود هذا التشريع يعد مبعث اطمئنان لأي مستثمر وطني أو أجنبي لكنه لا زال حبيس الأدراج .

– تقع مسؤولية تفعيل هذه التشريعات على الحكومة ممثلة بوزارة السياحة المسؤولة عن هذا القطاع من خلال :

■ متابعة النيابة العامة والمحاكم والقضاء والسلطات المحلية ومطالبتهم بتطبيق تلك التشريعات الصادرة .

■ نشر القوانين واللوائح التنفيذية واللوائح والأنظمة الناظمة للأنشطة والمهن السياحية في أقراص سي.دي .

■ توزيع المطبوعات المتعلقة بالتشريعات السياحية على النيابة والمحاكم القضائية المتخصصة .

■ نشر الوعي واستمرار التوعية بالتشريعات السياحية .

■ تسجيل كل مستجد لم يتناوله قانون السياحة وكل اعتراض موضوعي وقانوني لاستمرارية تحديث هذا القانون .

■ أن تطبيق التشريعات السياحية يعكس تحقيق السيادة واحترام الدولة وتوفير مناخ قانوني مناسب لحماية القطاع السياحي والاستثمارات .

■ أن عملية التطبيق تقتضي من الوزارة مجابهة أي نظام أو لوائح تتعارض مع التشريعات السياحية إضافة إلى ضرورة وجود وقفة حازمة من مجلس القضاء الأعلى والنائب العام تجاه ضرورة القيام بتطبيق التشريعات السياحية.

سابعاً :. الاهتمام بالعمالة السياحية وتأهيلها وتدريبها:

– العمالة السياحية تمثل نسبة كبيرة من الشباب العامل الذي يكد ويكدح بدنه وفكره وعمره لتحسين صورة اليمن وتقديم الضيافة الأصيلة للسياح .

– هؤلاء الشباب هم من يحتاجون إلى إنصاف ورعاية حكومية من خلال الاهتمام بالتدريب والتأهيل وكسب المهارات .

– هؤلاء من يستكثر عليهم الإنفاق وهو حق طبيعي من حقوق تكوينهم ومنحهم فرصة العمل اللائقة داخل الوطن أو خارجه .

– هؤلاء من تدون بأسمائهم الدعوة لتدريبهم وتتوقف الحكاية عند ذلك في السابق واللاحق عدى من تم تدريبهم ويتجاوزون ستمائة فرد في خليجي عشرين .

– إن عملية التدريب الشاملة للعمالة السياحية ومن يرغب بممارسة المهن السياحية سوف تشكل نقلة كبيرة في تمكينهم من المنافسة والحصول على الوظائف السياحية وسوف نقدم يمناً جديداً بخدمات الضيافة والحفاظ على صحة المستهلكين والتي تعد جزءاً من حقوق الإنسان .

– إن هذه المسؤولية تتحمل الاتفاق عليها في السنوات الأولى الحكومة ممثلة بوزارة السياحة وبنسبة ١٠٠٪ إذا صدقت الحكومة برعايتها للشباب .

– إعداد برنامج التأهيل والتدريب لما يقارب خمسة ألف عامل خلال الخمس السنوات الأولى على أن تستمر العملية أو المشروع بصورة مستمرة وبما يتوافق مع خطة وبرنامج الوزارة .

– قيام القطاع المعني بإعداد خطة وبرامج التدريب وعرضها على المجلس الأعلى للسياحة ولا بد من التضحية المالية في سبيل الشباب من قبل الحكومة أولاً ثم الشراكة من قبل مجلس الترويج السياحي والقطاع الخاص .

– إنشاء وحدة التدريب للعمالة السياحية للتواصل مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والمنظمة العالمية السياحة والمنظمة العربية لتقديم التعاون الفني والمساعدات المالية لهذا المشروع الذي سوف يخدم اليمن والجزيرة من خلال تقديم موارد بشرية مدربة قادرة على تقديم الخدمات السياحية بجدارة.

ثامناً :. الاهتمام بتأهيل وتدريب موظفي الديوان العام والمكاتب ورفع الحافز:

– يعد الاهتمام بالموارد البشرية العاملة في القطاع الحكومي ضرورة ملحة وذات أولوية نظراً للحالة التي مرت بها الوزارة ولمدة عام ونصف ولا زالت المعاناة مستمرة .

– إعتماد التدريب والتأهيل واكتساب المهارات لطبيعة المهام المناطه بهذا القطاع .

– ويأتي دور الحكومة في تدريب موظفي وزارة السياحة ممثلاً بوزارة المالية في رفع المخصصات المالية للتدريب المحلي والخارجي بما يتوافق وخطة التدريب والعدد المطلوب تدريبه سنوياً لتمكين الموظفين من المشاركة في المؤتمرات وورش العمل والندوات واللقاءات والاجتماعات السياحية بصورة مشرفة ومقاربة لنظرائهم في المنظمات والدول الشقيقة والصديقة .

تاسعاً :. رفع الموازنة السنوية لوزارة السياحة :

لقد كانت الحالة التي وصلت إليها الوزارة في الأعوام ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠م مقبولة لتخفيض الموازنة فالوزارة كانت قد استكملت بنيتها المادية على مستوى الديوان العام وزودت بعض المكاتب واتجهت نحو الاكتفاء الذاتي التدريجي لتمويل الباب الرابع لكن الأوضاع الحالية أعادت الحال إلى نقطة الصفر ومن ثم لابد من إعادة النظر والعمل على :–

– رفع موازنة الوزارة السنوية ابتداء من العام ٢٠١٣م.

– رفع مخصصات المكافآة والعمل الإضافي .

– رفع مخصصات الباب الرابع لمواجهة تنفيذ مشاريع التهيئة والمشاريع القائمة .

– رفع مخصصات الباب الثاني لمواجهة نفقات التشغيل. وذلك بالتنسيق مع كل من وزارة المالية والتخطيط .

عاشراً : التزام الشراكة مع المنظمات الدولية والعربية .

أن نمو التعاون مع المنظمات الدولية يساعد على : –

– الحصول على المساعدات الفنية .

– الدخول في شراكة في تنفيذ المشاريع الداعمة للمجتمعات المحلية والسياحية الخضراء .

– إعداد دراسة الجدوى للمشاريع الريفية وتقديم الدعم الفني .

ويتوجب على الحكومة ممثلة بوزارة السياحة ووزارة المالية من الوفاء بالتزامات الشراكة المالية لتنفيذ المشاريع .

– اعتبار المشاريع التي تنفذ مقياساً لمدى قدرة الجانب الحكومي على الإدارة والالتزام والتنفيذ .

– الشراكة المسؤولة تؤكد الاستعداد الحكومي لمساعدة الذات

■ تتحمل وزارة السياحة مسؤولية التعثر عن ذلك القطاعات المعنية من خلال :

– أهمية تواصل التعاون مع المنظمة العربية للسياحة وبشفافية كاملة

– المنظمة العربية للسياحة لها تجربتها مع وزارة السياحة ولها مواقفها الداعمة للوزارة

– تظل هي المنظمة العربية للسياحة والتي ينبغي التعامل معها من هذا المنطلق

■ ومن أجل حصد ثمار أي تعاون نقترح الآتي:–

– متابعة الحكومة بالوفاء بالتزاماتها المالية لأي مشاريع شراكة كانت أو ستكون .

– متابعة الوزارة المستمرة للمشروع وتقييم أدائه لزرع الثقة واستمرارية التعاون .

– إثبات القدرة على الاستفادة من الشراكة وتحقيق الأهداف المرجوة .

الحادي عشر : استمرار نشاط التسويق والترويج السياحي:–

– التسويق والترويج السياحي يعني حضور اليمن المستمر في المعارض والأسواق السياحية لكن هذا الحضور لن يستمر إلا في حالة قيام الوزارة بالآتي :

– الحفاظ على كيان موظفي مجلس الترويج السياحي وقدراتهم .

– تحصيل كل إيرادات أو موارد الصندوق واستمرارية متابعتها .

– استمرارية منهج الإدارة بأسلوب القطاع الخاص التجاري وفق قانونه الخاص.

– استمرار حضور المهرجانات لمن لهم الدراية والفاعلية بتحقيق حضور اليمن .

– الحفاظ على الموارد المحصلة لصندوق الترويج السياحي وعدم التفريط فيها .

– شراكة الصندوق في المشاريع المرتبطة بخدمة المجتمعات المحلية والبيئية .

هذا سيمكن الصندوق من إعادة التطوير الذاتي والعودة إلى الأسواق السياحية بشكل تدريجي وفقاً للأهمية التي يراها مجلس الإدارة .

دور القطاع الخاص في التهيئة لانعاش السياحة

أهمية السياحة : لم يعد خافياً على أحد ما توليه الحكومات في العالم للقطاع السياحي من دور هام في تحقيق مصالحها الاقتصادية من خلال تشغيل المنشآت السياحية وتوفير فرص العمل وتنشيط حركة التجارة والصناعة والمنتج الحرفي والمهن المساعدة في دور النشاط السياحي التي تقوم بوجود الزوار القادمين والزوار المقيمين وما ينتج عن ذلك من عائدات مالية ترفد الخزينة العامة وتدعم ميزان المدفوعات وتوفر العملة الصعبة وتساهم في التنمية الاجتماعية وفي الحفاظ على البيئة .

لماذا الاهتمام بالقطاع السياحي في اليمن ؟

إن المطالبة بالاهتمام بالقطاع السياحي اليمني في إطار التشريع السياحي يعد ضرورة للحفاظ على قيم المجتمع وعقيدته وعاداته وتقاليده ومصالح المستثمرين والمستفيدين من هذا القطاع.

ولأن هذا القطاع ظل بعيداً عن اهتمامات الحكومة اليمنية وبعيداً عن الدعم والسند بل أن الحكومات تقابل هذا القطاع برد الظهر إليه دون مبالاة وتتعامل معه بعشوائية وزاد هذا التهميش والغياب الكامل عن ذكر السياحة ابتداءً من أحداث يناير ٢٠١١م وحتى اللحظة التي كنا نأمل فيها أن نرى جهود حكومة الوفاق والتوافق واضحة في إعادة البنية الإدارية والفنية للوزارة التي دمرت كلياً وللأسف الشديد لم نر شيئاً نلمسه ونعايشه ولا يستطيع الوزير أن يستعيد وجود السياحة بدون الدعم الحقيقي .

ما هو مطلوب :– الآن تقديم دراسة كاملة وموضوعية عن الوضع السياحي الراهن وما لحق بالسياحة من أضرار وخسائر وما لحق بالعمالة السياحية والمهن السياحية المختلفة المباشرة وغير المباشرة .

– تقديم الرؤية الحكومية نحو إعادة التهيئة لإنعاش السياحة وتحديد موقفها تجاه القطاع الخاص السياحي ومن ثم تبدأ مهمة القطاع الخاص السياحي والتي تتمثل في ثلاث مراحل :–

المرحلة الأولى :

■ الإعداد الكامل لإعادة فتح المنشآت الفندقية المغلقة وتهيئة المنشآت السياحية العاملة وخاصة الفندقية ومنشآت الطعام والشراب وفقاً للمواصفات حسب لائحة التصنيف .

■ إعادة العاملين السياحيين إلى أعمالهم تدريجياً حسب النشاط .

■ احترام قيم المجتمع وعقيدته وعاداته وتقاليده والالتزام بالتشريعات السياحية والقوانين النافذة .

المرحلة الثانية :

■ استكمال إعادة جميع العاملين الذين تم تسريحهم أو الاستغناء عنهم فترة توقف النشاط .

■ التوسع في انتشار المنشآت الفندقية مع الالتزام الكامل بلائحة التصنيف .

■ الشراكة مع الحكومة في إنجاح عملية تدريب العمالة السياحية والمكلفة مالياً .

■ الشراكة في جذب وتشجيع الاستثمارات السياحية وفقاً لما ستقدمه الحكومة من تسهيلات فعلية ومعالجات لقانون الاستثمار وحماية الاستثمار .

المرحلة الثالثة :

■ الشراكة الفاعلة والالزامية في عملية التسويق والترويج وحضور الأسواق والمعارض السياحية مع مجلس الترويج السياحي تحقيقاً للشراكة .

■ توظيف العمالة اليمنية السياحية و أعطاءها الأولوية في التوظيف والعمل على يمننة العمالة السياحية .

■ الشراكة في حماية البيئة والالتفات إلى السياحة الخضراء بعناية فائقة والمساهمة في التنمية الاجتماعية .

■ دراسة إنشاء صندوق السياحة الاجتماعي للقطاع الخاص السياحي وتحديد أهدافه ومهامه في خدمة المجتمعات المحلية والسكاني من الفقراء المتواجدين في البيئة المحيطة للمنشآت ، وفي دعم مكافحة الأمراض الناجمة عن التلوث البيئي والمشاركة في تدريب العمالة.

■ التركيز على تنوع النشاط وتعدد مستوياته تشجيعاً للسياحة المحلية .

■ التفكير بجدية في إعداد البرامج السياحية المحلية وتسويقها ودراسة نتائجها .

■ التفكير في السماح بإنشاء وكالات سياحية تختص بالسياحة المحلية والسياحة البيئية والسياحة الخضراء .

هذا وأتمنى لوطنا الجمهورية اليمنية التقدم والرخاء وللحكومات اليمنية الحالية والمستقبلية حزم الأمر في اتخاذ القرار بالاهتمام بالسياحة والانتقال إلى العمل والتضحية المالية التي هي الفارق الذي يؤكد الاهتمام والعناية بالسياحة .

ولوزارة السياحة الاستمرار في الاستقلالية مع جمع المكونات الأساسية المرتبطة بها وتجديد وتحديث آلية العمل في إداراتها ووحداتها والانتقال إلى روح عصر القرن الواحد والعشرين.